موريس الجميل

# تقويم لبنان

## تصاميم وبرامج

# ما بيحك جلدك إلّا ظفرك

المحاضرة التي ألقيت
في المؤتمر الكتائبي في
بيت مري عام ١٩٥٩

umam
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

أرشيف
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

موريس الجميل

# تقويم لبنان

## تصاميم وبراج

## ما بيحك جلدك إلّا ظفرك

المحاضرة التي ألقيت
في المؤتمر الكتائبي في
بيت مري عام ١٩٥٩

أم النور
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

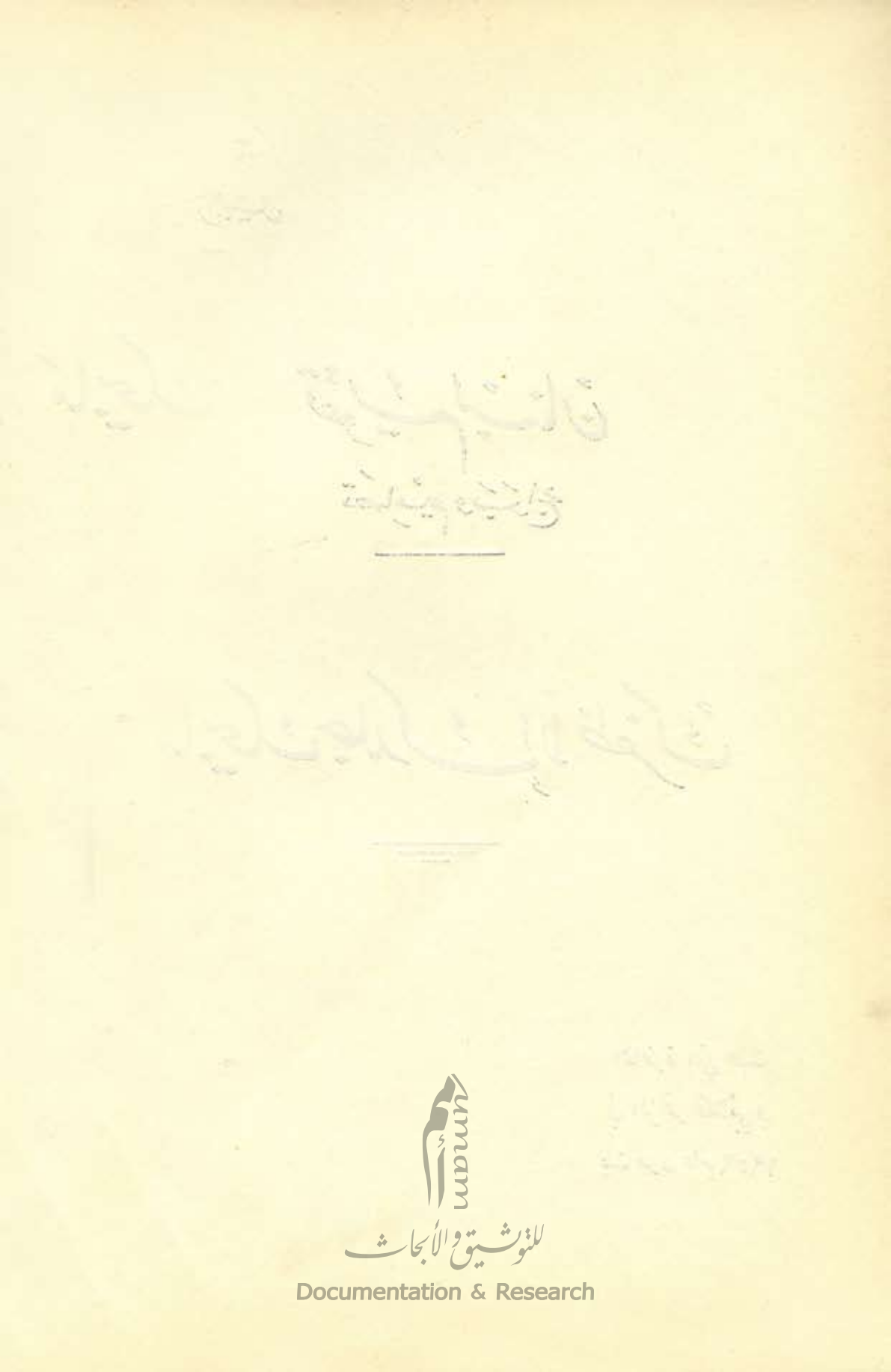
أم القرى
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

# « ما بيحك جلدك الا ظفرك »

## ١

- الاوضاع العالمية العامة
- الثورة المبادئية في المفاهيم
- الحرب بين السياسة والاقتصاد والتقنية والدين

« **ما بيحك جلدك الا ظفرك** » ، هذا المثل العامي البليغ ، على ما فيه من بساطة ، هو خير عنوان لما سأحدثكم به في الساعة المقبلة ، وخير موجز له . فالدولة القيمة على شؤون الشعب لا تتمكن من حك جلد الشعب ، بل لا يجوز ان تقوم هي بذلك ، وعليها ان تشرك الشعب به اشراكا فعالا لانها لا تستطيع وحدها التحسس بمكان الالم وبمقدمات الالم في الوقت المناسب.

للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

ايها السادة ،

ان الديموقراطيات التي عرفها العالم في الماضي ، والتي كانت سياسية محضة ، وكانت مفككة اجتماعيا ، قد آلت جميعها الى الطغيان والاستبداد . فاذا ما بحثنا عن سبب ذلك ، راينا بوضوح ان الديموقراطية السياسية ، التي لا تقوم على ديموقراطية اجتماعية ثابتة ، اي التي لا تقوم على اسس تلحظ مصلحة العائلة والمهنة والجماعة والمنطقة ، بما يتناسب ومستوى الانسان حيث يتحسس ويتفهم كل واحد صاحبه بطريقة حية محسوسة ، فيتجرد الجميع من السياسة ، ويشعرون بانهم يخضعون لمصير مشترك ، ان ديموقراطية لا تقوم على ما تقدم هي موت الشعب بعينه .

« Nous savons, par exemple, que toutes les démocraties socialement désorganisées et purement politiques du passé ont évolué vers la tyrannie. Nous demandons simplement d'en rechercher la cause. Pour nous, cette cause est évidente : la démocratie politique qui n'est pas fondée sur une solide démocratie sociale préalable, c'est-à-dire, sur des cadres familiaux, professionnels, Communaux et Régionaux à taille d'homme, où chacun touche et comprend chacun d'une manière organique et concrète, parceque tous se sentent soumis à un destin commun, et qui soient strictement dépolitisés – une telle démocratie est la mort d'un deuple.

Prof. MARCEL DE CORTE
La fin d'une Civilisation
page 112

للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

ايها السادة ،

اذا شئنا ان تزدهر بلادنا ازدهارا صالحا ، فاول ما يتبادر الى الذهن هو ان نكف عن توجيه الانتقاد المتواصل غير المجدي ، وان نطلق طريقة الشكوى والتذمر ، وان نعمد الى توجيه الانظار الى اعداد العدة لتمكين البلاد من بلوغ الازدهار الصحيح الدائم ، الذي لا يكون الا بالارتكاز على عوامل طبيعية سليمة ، لا على عارض دولي او مناسبة سياسية عابرة . ان اجتماعنا هذا نكرسه اليوم للبحث بما له صلة مباشرة بجو العمل الايجابي ، لا بجو النقد السلبي للعوامل التي نشكو منها . والعمل الايجابي لا يكون بتنميق محاضرات طويلة مطاطة مليئة بالنقد والتذمر ، ولا يكون بالادلاء بمعلومات فيها شيء من الترفع عن التوجيه جهلا وكبرياء ، بدل ان تكون امثلة تقتدي بها الدولة ويشرعها الشعب لتنفذها السلطة . ولذلك فاننا نحصر حديثنا هذا بالايجابية في العمل ، فندلي اليكم بنتائج ومبادىء طالما بينا اسبابها ، ونادينا بها في مؤلفاتنا السابقة ، وهي موجودة تحت تصرفكم لدى المصلحة القائمة بهذا الاجتماع .

والآن اسمحوا لنا ان نتساءل عن العوامل البناءة لهذا الجو الايجابي الذي يفرض ايجاد تجهيز وطني شامل .

نرى أن هذه العوامل تنقسم الى قسمين رئيسيين : العوامل المادية ، والعوامل المبادئية .

اما وقد اصبحت الانظار متجهة الى العوامل المادية ، او الى البعض

للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

منها ـ على انها العوامل النهائية الحتمية ـ فاننا سنتناولها بايجاز سريع ، مكتفين ببيان بعض المبادىء الرئيسية التي يجب ان تسيطر على تصميم المخططات في هـذا الحقل . ومـا كان هذا الاكتفاء الا لثقتنا بأن العوامل الطبيعية الحقيقية الجازمة ، ستفرض نفسها في النهاية ، على الرغم مـن جميع العراقيل الصادرة عن الجهل المغرور والانانية الجاهلة .

ان لبنان قطعة من منطقة هي بدورها جزء من العالم . فلا يمكن ان ننظر الى لبنان وحده قبل القاء نظرة عامة على العالم بأسره ابتداء بأجزائه الكبرى ومنها الجزء الذي يقع فيه لبنان . **اننا نشاهد اليوم في العالم** حركة تطور عام شامل ، قد تؤدي الى تبديل جذري في الاوضاع الحالية ، سواء اكانت في الحقل المادي ، ام في حقل المفاهيم والمقاييس . وهـذه الحركة الثورية الجباره ، هي التي تسبب الشعور العام بعدم الاستقرار في العالم . فنحن في لبنان نعيش في فترة بين عالمين : العالم المحتضر الذي ادى الـى الحربين العالميتين المعروفتين ، والعالم الجنين الذي يحضر عالم المستقبل . ولبنان قد اكتسب حريته واستقلاله في اثناء هذه الفترة العصيبة من تطور العالم . وهكذا لم نصبح امام مشاكل داخلية صعبة جدا فحسب ـ بالنظر الى ما ورثناه ، من العهد العثماني والعهد الانتدابي ، بل راينـا ان هذه المشاكل الداخلية تتضخم وتتفاقم لاننا وجدنا انفسنا في مطلع تغيير عالمي شامل معقد يتضح لنـا في تأخر الاوضاع السياسية بالنسبة الى الحاجيات الاقتصادية من جهة ، وفي تأخر الاوضاع الاقتصادية بالنسبة الى ما يفرضه التقدم العلمي والتكنيكي من جهة اخرى .

للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

والثورة العلمية التكنيكية لم تكتف بهز الاسس السياسية والاقتصادية التي كان العالم باسره قائما عليها ، بل اوشكت ان تزعزع المعتقدات الفلسفية والميتافيزية وحتى الدينية في بعض البلدان .

وهكذا اصبحنا وامامنا نوعان من المشاكل : التطور العالمي السريع الجبار ، والرواسب الموروثة التي تشكل اكداسا من المشاكل الداخلية . ومعالجة اوضاعنا الداخلية لا تكون الا بالاستناد الى المبادىء الفتية التي اطلت على الوجود منذ عام ١٩٤٥ ، اي بعد دور الاحتضار الذي ادى الى الحربين العالميتين .

أمم للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

umam
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

# ٢

## مثل عن الحقل المادي في التجهيز الوطني

# الهرم المصرفي

بعد هذه اللمحة الخاطفة التي تبين لنا أن لبنان حلقة صغيرة من سلسلة كبيرة ، يجدر بنا أن نعود الى الحقل المادي فنعطي مثلا على تجهيز البلاد بالعوامل الرئيسية الضرورية ، لتأمين حياة الفرد ونشاطه تجهيزا يعنى بجميع الشؤون المادية الاساسية ومنها : الخدمات العامة، المياه، المواصلات، الطاقة ، المدرسة الخلاقة بمهامها التربوية التوجيهية التجهيزية التكنية المهنية الفنية ، ثم النقد والتسليف . فاذا نحن امنا هذه العوامل وفقا للترتيب الآنف الذكر ، بحسب اهميتها ، فاننا نسمح عندئذ للنشاط الفردي بالازدهار . وتفاصيل هذه العوامل قد وضعنا لها تصاميمها ومخططاتها في مؤلفاتنا المتعددة الموضوعة بتصرف كل من يرغب الاطلاع عليها من المستمعين الكرام .

للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

وما نود ان نتناوله الان بشيء من التفاصيل هو مـا نسميـه بالهرم المصرفي التسليفي . وقد فضلناه على غيره من الامور لاننا شعرنا بنقص ، هائل في حيوية البلاد في الظرف الراهن ، ولانه هو بدوره مفتـاح لاكثر النشاطات الفردية والجماعية. . في بلاد العالم المتقدمة اقتصاديا يوجد جمهرة من المصارف المتنوعة التي تمد معونتها الى كل نوع من انواع النشاط الفردي وفقا للظرف ووفقا لنوع العمل ، اذ توجد حلقة مصرفية لكل نوع من انواع الاعمال تؤمن الحاجيات المختلفة ضمن كل حقل منها ، وفي الوقت المناسب لها .

ولطالما طالبنا بالحاح بخلق مثل هذا الهرم المصرفي الذي يكون على راسه مؤسسة الاصدار الوطنية حيث تكون حاكمة لحركة النقد والتسليف، والتي تتفرع منها بقية المصالح التي تؤمن التسليف لآمـاد بعيـدة لتجهيز المؤسسات المختلفة .

ومـن ثم تأتي المصارف المختصة بحركة التطور للآماد المتوسطـة ثم الحركة الانتاجية على اختلاف انواعها : اي الآماد القصيرة من تسليف موقت، وتسليف موسمي ، وتسليف مختص بتخزين البضاعة ، وتسليف مختص بشراء المواد الاولية ... وغيره من مختلف انواع التسليف ، المتراوحة بين الآماد الطويلة ، والآماد المتوسطة ، والآماد القصيرة ، والاماد القصيرة جدا .. وفقا للشكل الموزع عليكم .

وقد اوضحنا ، في مؤلفنا الذي عالجنا فيه موضوع تصميم النقد

للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

والتسليف والشؤون المالية ، تأمين وجود الاموال اللازمة لحاجيات هـذا الهرم المصرفي .

**ان ما نسمع به الان في لبنان** من مؤسسات مصرفيـة هي مصارف تجارية بحتة ، تهتم بالتسليف للآماد القصيرة فقط، وان ما يسمونه مصرفا زراعيا صناعيا فندقيا ، وهو المؤسسة **التي ارتجلتها الدولة ارتجالا** منـذ ثلاث سنوات تقريبا ، هو مصرف لا يستطيـع ان يسد هذا الفراغ الهـائل في الهيكل اللبناني . ولذلك فنحن نتقدم من المستمعين الكرام بتبني المطالبة بوضع التشريع اللازم لخلق الهرم المصرفي بجميـع حلقاته دون استثنـاء ، وذلك بأسرع ما يمكن ، لان كثيرا مـن الاعمال الفردية العمرانية والانتاجية نراها مهددة بالكساد حتى الموت ، ومهددة بالمضاربة العالمية حتى الاختناق ، لانها لا تستند الى هذا الهيكل الاساسي ، اي انها تفقد محرك الحياة الدائمة فيها . اما التعرفة الجمركية ، فانها لم تكن يوما من الايام واسطة لارجـاع الروح الى جثة ميت او احياء نشاط دون عصب مالي منعش ، بل هي قد تصلح علاجا موقتا في اثناء حرب اقتصادية فقط او في ظروف استثنائية موقتة .

سيداتي سادتي

ان العلاج الوحيد لما نتخبط فيه ، في الحقـل المادي مـن التجهيز الوطني ، والذي ضربنا له مثلا بالهرم المصرفي التسليفي ، العلاج الوحيد لذلك هو ان نعمد الى مطالبـة الدولة بانشاء مجلس تمثيلي لحقول الاقتصاد

للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

الوطني . وهذا المجلس يضع الاقتصاد اللبناني بين ايدي اصحابه الذين يعيشونه عمليا وروحيا . وهو يضع في اول مرحلة ، وقبل كل شيء ، مشروع قانون عام للاقتصاد الداخلي والخارجي ، تحدد فيه شروط تطبيق المبادىء العلمية الواضحة ، على ان يصار عندئذ الى تطبيق هذا القانون . وعندما تطالبون بذلك ايها السادة ، فانكم تأخذون قيادة انفسكم بانفسكم ، وتصبحون مراقبين لاعمال السلطة التنفيذية ، وفق المشروع الذي اقررتموه طبقا لجميع الاوضاع والاحتمالات .

* * *

اننا نكتفي بما تقدم في الحقل المادي من التجهيز الوطني ، وننتقل الى ما هو اهم واجدى : عنينا الحقل المبادئي في التشريع والنظام من التجهيز الوطني . وهو ما يتطلب بحثا اطول ، لان الانظار لم تلحظه حتى الآن ، مع العلم بانه يشكل ، في نظرنا ، مفتاح حركة النشاط العام . وهذا ما يجهز البلاد في الحقلين التنظيمي والتشريعي . وهو الذي يفرض تنظيم الشعب تنظيما يجعل منه جسما متحركا متماسكا . **فان الشعب المنظم هو شعب حاكم سيد ، في حين ان الشعب الغير المنظم عبد مستعبد لحكامه ...** وهنا لا بد لنا من ترديد ما افتتحنا به هذه الجلسة نقلا عن مارسال دوكورت : « ان الديموقراطيات التي عرفها العالم في الماضي والتي كانت سياسية محضة ، وكانت مفككة اجتماعيا ، قد آلت جميعها الى الطغيان والاستبداد . فاذا ما بحثنا عن سبب ذلك ، راينا بوضوح ان الديموقراطية السياسية التي

للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

لا تقوم على ديموقراطية اجتماعية ثابتة ، اي التي لا تقوم على اسس تلحظ مصلحة العائلة والمهنة والجماعة والمنطقة ، بما يتناسب ومستوى الانسان حيث يتحسس ويتفهم كل واحد صاحبه بطريقة حية محسوسة ، فيتجرد الجميع من السياسة ، ويشعرون بانهم يخضعون لمصير مشترك ، ان ديموقراطية لا تقوم على ما تقدم هي موت الشعب بعينه »

●

أمم للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

أمم
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

# ٣

## مثل عن الحقل التنظيمي في التجهيز الوطني

# تنظيم الشعب

ايها السادة ،

ان الحواجز التي حالت دون تفهم الاوضاع واتخاذ التدابير في اوقاتها المناسبة هي نتيجة ما اتبعته السلطات عندنا اذ كانت تعمد من وقت لاخر الى تأليف لجان وهيآت من بعض كبار الموظفين يضاف اليهم بعض الاشخاص الواجهات لادارة شؤون البلاد الاقتصادية وتوجيهها . وكانت هذه اللجان

أرشيف منتدى للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

تخفق وتتلاشى دائما فيبقى عندئذ مصير النشاط الفردي ، ومصير الاقتصاد العام بيد موظف بسيط ، كاتب في احدى الوزارات ... وهذا الكاتب المسكين مهما كان عالما ومحيطا بالامور ، فانه لن يقدر على استيعاب جميع انواع المشاكل بجميع حقول العمل وتشابكاته ... وهكذا تقع الطامة الكبرى ، ويدفع الشعب بمجموعه الثمن . فالدولة التي تترك شعبها سائبا دون ان تشركه اشراكا عمليا فعالا في شؤونه الاقتصادية ، والدولة التي لا تجعل من نفسها اداة تنفيذ لمقررات شعبها الصادرة عن ممثلي مختلف النشاطات الاقتصادية فيه ، ان دولة كهذه تحكم على نفسها بالفشل والفساد مهما كان رائدها مخلصا ، ولا يجني الشعب من هذا الاخلاص ، الا ما جناه صاحب الدب من دبه في حكاية لافونتين المشهورة والتي تنتهي بالحكمة القائلة :

« عدو عاقل خير من صديق جاهل »

**Rien n'est si dangereux qu'un ignorant ami.**
**Mieux vaudrait un sage ennemi.**

لذلك ، واستنادا الى هذه الحقائق العلمية طالبنا مرارا بوجوب تنظيم الشعب تنظيما يمكنه من اسماع صوته ليكون له القول الفصل في كل حقل . وتوصلا الى هذه الغاية ، علينا انندرس كيف نظمت شعوب العالم نفسها فتصنفت وتنوعت وانتظمت هيكلا يسمح للاسكافي بادارة سياسة السكافة ، وللخياط بادارة سياسة الخياطة ، وللصناعي الكبير بادارة سياسة الصناعة ، ولمزارع التفاح بتقرير مصير التفاح ... وغير ذلك من انواع النشاط ...

أم للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

ونحمد الله على ان وزارة الزراعة عندنا قد باشرت اخيرا بتحقيق نوع من هذا التجهيز وذلك بانشاء مكاتب مختصة لبعض حقول الزراعة ، مع العلم باننـا نصر على وضع تصميم عام لحركة تنظيم الشعب . وقد اوضحنا هذا المشروع عام ١٩٤٧ امام جمعية الصناعيين اثناء انعقاد الجمعية العمومية وذلك وفقا للمخطط الذي وزعته عليكم المصلحة القائمة بهذا الاجتماع .

وقد اعدنا شرح هذا الموضوع وتنبيه المسؤولين عام ١٩٥٢ في خطاب القيناه في سينـما روكسي في حفلة اقامتها الكتائب اللبنانية.

وهكذا لا يمكن ان نحرر البلاد،ولا يمكن ان يزدهر اقتصادنا اذا وضعنا مصير كل حقل من حقول الاقتصاد الوطني ، وكل نوع من انواع العمل بين ايدي اشخاص غرباء عنه .

وهاكم مثلا لمسته بنفسي في فرنسا : لقـد راجعت بشؤون فولاذية لمصلحة احدى المؤسسات الموجودة في لبنان ، وكان ان السلطات هناك ، قبل ان تقرر شيئا ما ، عمدت الى اخذ راي المؤسسة الخاصة المختصة . وقد كان لهذه المؤسسة كلمة الفصل في الموضوع ، وللسلطات عملية التنفيذ . . . وهذه هي الحال في اميركا والمانيا وجميع البلدان الراقية . وهذا هو السر في نجاحها وفي تقدمها وازدهارها ، وهذا هو ما نطالب بتحقيقـه في الهيكل التنظيمي لحقول النشاط اللبناني باعطاء الصلاحيات الى ابناء المهن والمصالح باشراف مجالس تحكيمية مشتركة تتدخل في حال تشابك هذه المصالح بين فئة واخرى . وبذلك نصل الى مرفأ السلام والرقي والازدهار . وبفضل

للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

هذا الهيكل التجهيزي نحرر الشعب اللبناني تحريرا صحيحا مما يرزح تحته من سلطة افراد ولجان غرباء عمليا عن مصالحه ومهنه .

ايها السادة ،

كانت جمعية الصناعيين في بيروت قد طلبت منا استشارة حول ما اعدته من مطاليب تنوي عرضها على الدولة ، لتأمين مصالح الصناعة في لبنان . وقد اجبناهم يومئذ بضرورة تقديم طلب واحد لا غير يقضي بانشاء هيئة تمثل جميع حقول النشاط ، وتضم ممثلين عن جميع المهن والمصالح بما فيها مهنة العامل العادي . وذلك لوضع نظام الاقتصاد في لبنان على ان تحدد في هذا النظام القواعد والمبادىء التي يجب ان تتبع في سياسة الاقتصاد حقلا حقلا وفي تحديد الصلاحيات سواء اكانت من حيث تقرير السياسة ام من حيث تنفيذ هذه السياسة باشراف ومشاركة المجلس التمثيلي لمختلف حقول الاقتصاد في لبنان ، وهو راس الهيكل التنظيمي للشعب اللبناني ، وهو المرتكز على تنسيق التمثيل لكل حقل من حقول النشاط وهو المؤلف من ممثلين حقيقيين غير الاشخاص الواجهة الذين ترتأي الحكومات تعيينهم اعتباطا بمراسيم تجعل منهم خبراء على الرغم من انهم لا يصلحون لما انتدبوا له .

ان الاقتصاد الحي ، بحكم حياته وحيويته المتدفقة ، يفرض حركة دائمة ، وكل حركة تفرض استمرارا في السير ، وكل سير يفرض وجود عقبات ومشاكل جديدة ينتج عنها مطالب متجددة على الدوام للتغلب على

للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

هذه العقبات ، وهي لا تقبل تأجيلا ولا تسويفا ، فوجود مثل هـذا المجلس التمثيلي المقترح ، يمثل الآلة الدائمة لمراقبة الاوضاع ، واستباق الحلول ، واتخاذ القرارات والتدابير ، ومـا عـلى السلطـة عندئذ الا تنفيذهـا ، لان اي تأخير او تأجيل ، ولو كان دقائق معدودات ، يمكن ان يعود بالخسران على الاقتصاد الوطني في مجموعه . والدولة لا يجوز لها ان تتحمل مثل هذه المسؤولية ، لانها لم تكن لذلك ابدا ، ولانها لا تملك ، ولا تستطيع ان تملك الجهاز الصالح اللازم المتحسس لعوامل مهنته ولحاجاتها الحياتية الطبيعية .

●

أمم للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

أمم
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

## ٤

### مثل عن الحقل التشريعي في التجهيز الوطني

# التشريع الضرائبي

ان ما تقدم كان مثالا بسيطا عن حقل تنظيم الشعب . اما في حقل اعادة النظر في المبادىء والانظمة والقوانين التي تعرقل نمو لبنان ، فانني اكتفي بمثل واحد ، يتعلق بخرافة النظم الضرائبية ، ومنها ضريبة الدخل السابقة لاوانها ، وهي العدو الاكبر للنهضة الناشئة في الحقل الاقتصادي اللبنانـي .

أمم للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

من المعترف به حاليا في العالم بأن السلطة تملك وسيلتين للتدخل في شؤون الاقتصاد :

**ـ السياسة المالية النقدية التسليفية الضرائبية**

**ـ ثم سياسة الطاقة .**

اما طريقة اختيار الضرائب وتعرفتها ، فهي قد تقضي على نشاط ما ، او قد تشجعه . . اما في لبنان ، فاذا نظرنا الى السياسة الضرائبية وجدنا ان اية سياسة ضرائبية لم توضع بل كانت هناك اساليب تتعلق بالخزانة لجباية اكثر ما يمكن من جيب المواطن دون ان يكون ذلك مرتكزا على اي تفكير رئيسي او مبدأ عمراني عام. فالضرائب اليوم لم تعد اميرية كما كانت قبل عهد لويس الثالث عشر في فرنسا وفي العهد العثماني في لبنان ، بل اصبحت وسيلة ديناميكية للنهضة الاقتصادية في البلاد .

* * *

سادتي ،

نحن نتغنى دائما وندعي باننا سويسرا الشرق ، ونتساءل ، في اكثر الاحيان ، لماذا لا نكونها بالفعل .

خذوا مثلا عن الاموال الحكومية في سويسرا ، وكيفية انفاقها ، لنتبين

للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

من ان الحكومة السويسرية ، وفقا لتوقيت الدفع وتوقيت الالتزامات الحكومية ، تمنع ، بفضل سياستها الانفاقية السليمة ، ان تتكاثر الاعمال في المصانع ، فترة من السنة ، كما تفرض عليها التوقف عن العمل في اوقات اخرى ، وذلك لتسمح بتأمين الاعمال المتواصلة ، في اثناء السنة كلها .

ان سويسرا لم تكن هي هي بفضل ثرواتها الطبيعية ، وموقعها الجغرافي ، بقدر ما كانت كذلك بفضل جهازها المنظم الواعي لتطور العالم ، والمدرك لاهمية اجتذاب الحركة الاجنبية ، واستغلالها في بلاده ، بجعلها ملجأ امينا للاموال والنشاط المالي .

ان سويسرا ، في سبيل ترغيب الاجنبي ، باستثمار امواله لديها ، سمحت له ، في احدى ولاياتها ، وهي نوشاتال ، بأن ينتخب فيها ، وبذلك جعلته ، على الرغم من اجنبيته ، يتحسس بقسم كبير من المواطنية السويسرية ، فيضطر والحالة هذه ، ان يجعل من سويسرا مرتكز نشاطه المالي ، وان يسهم في بناء الهيكل الاقتصادي على انه شريك فيه . وبفضل هذه الشراكة الفعلية ، يتأكد من عدم اعتداء السلطة على امواله ، فيطمئن على مصيرها ومصير اعماله .

اما لبنان الذي يستطيع اكثار انتاجه ثم تصريفه في بطون الاجانب طعاما ، وعلى اجسامهم ملابس ، وفي ايديهم هدايا ، فانه يتمكن ، بتأمين سياسة تجهيزية قبل اعماله الانشائية ، من ايجاد سياسة اجنبية استجلابية: نستجلب بها الغريب من اي بلد كان ، ليساهم معنا بكل طاقاته المالية والبشرية .

للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

ان لبنان الذي يبحث عن الازدهـار ، ويفتش عليه حامـلا مصباح ديوجين ، هو بحاجة الى سياسة تجهيزية في المبادىء والمفاهيم والمقاييس قبل كل شيء ، فتعبيد الطرقات يسهل السير ويوجـد السرعة والامـن ، كذلك تعبيد المجتمع بتجهيزه بالنظم العلمية ، والتشريـع الصالح ، لا يسهل الازدهار فحسب ، بل هو الـذي يؤدي الى الازدهار والرفـاهية والامن والاستقرار .

وهكذا نرى ان التجهيز الوطني، فيشقيه : المادي والتشريعي النظامي، هو مفتاح تقدم البلد وازدهاره ، وسر استقراره الاقتصادي الدائم ، الذي لا تؤثر فيه التقلبات السياسيـة مهما كان نوعها . لذلـك نرى ان التعامل الاقتصادي مع الدول الراقية كانكلترا والمانيا وامريكا وفرنسا ... وغيرها بقي قائما في اشد الازمات السياسية التي مرت بهـا هذه البلدان . والمثل الواضح الموضح لهذه الحقيقة ، هو ما جرى اخيرا في فرنسا يوم اطاحت التيارات السياسية المختلفة بالجمهورية الرابعة ، واتت بالجمهورية الخامسة وعلى راسها ديغول ، فان العالم استمر في تعامله مع فرنسا ، وفي ثقتـه المعتادة بها ، لانه يعتبر ان القاعدة الشعبية الاقتصادية ثابتة راسخة ، وانها انما هي الضمان الوحيد لثقة التعامل المتبادل . فالتيارات السياسية تفور وتفور ، دون ان تؤثر في الشعب المنظم المجهز ، وحالة الامن في بلـد من البلدان ، واستقرار الوضع السياسي فيه ، لن يجعل منه بلـدا مزدهرا اقتصاديا اذا لم يدعمه تشريع شعبي منظم ، وتنفيذ حكومي صالح .

واذا عدنا الى لبنان ، راينا ان ايجاد المجلس التمثيلي لمختلف حقول

Lebanon
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

الاقتصاد الوطني ، هو راس كل حركة اقتصادية بناءة ، اذ نضع اقتصاد الوطن بين ايدي من هم ، بطبيعتهم ، اقدر المواطنين على تحسس الاوضاع واستدراج الحقائق، في وقتها المناسب، لانهم ينظرون بالمنظار المهني الصحيح لكل ما يتعلق ببناء الاقتصاد الوطني ورفاهية الشعب واراحة الدولة من مسؤولية التشريع لوضعها امام مسؤولية التنفيذ التي تؤدي الى فتح الابواب على مصاريعها امام الازدهار والنشاط،سواء اكان في شقه الحكومي الدولي او في شقه الخاص . وعندئذ يصدق المثل القائل :

« ما بيحك جلدك الا ظفرك »

للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

# للمـــؤلف

## في السلسلة : تقويم لبنان : تصاميم وبرامج

ظهر الجزء الاول : ١ ـ التصميم الشامل للمياه اللبنانية

٢ ـ التصميم الشـ ـامل للمياه اللبنانية « مياه بيروت »
( مشروع البير نقاش )

الجزء الثاني : مقتطفات من « تصميم الانتاج » ـ الزراعة والصناعة ـ
١ ـ مبدأ سياسة الطاقة
٢ ـ مبدأ تعرفة الطاقة
٣ ـ ما بيحك جلدك الا ظفرك
(تنظيم الشعب لتنظيم المصارف)

الجزء الثالث : مقتطفات من «تصميم التجارة»
ـ المركز الدائم للعلاقات التجارية الدولية
ـ جغرافية ودعوة بلد
ـ ثلاث وجوه لبنان
ـ مبدأ نظام للاقتصاد مكيفاً ومتماشياً مع تحرك الظروف

الجزء الرابع : مقتطفات من تصميم السياحة والاصطياف والتجميل
رحلات للطلاب

الجزءالخامس : مقتطفات من « تصميم النقد والاعتماد والتسليف »
ـ الجمهور والمصارف
ـ درس قانون شركات الضمان العاملة في لبنان

الجزءالسادس : مقتطفات من « تصميم المواصلات والنقليات »
ـ منفعة وسياسة الطرق
ـ النفق : بيروت ـ البقاع
ـ التجهيز المصمم لنهر بيروت
ـ حل مشكلة النقل المشترك (داخل المدن)
ـ امكانات البقاع

## ـ التصميم التجهيزي المركب :

١ ـ الجهة الشرقية الغربية ( بواسطة لبنان الشمالي )
البحر الابيض المتوسط ـ المحيط الهادي

٢ ـ الجهة الجنوبية
الشبكة المصممة : الخليج الفارسي ـ البحر الابيض المتوسط :
طرقات ـ سكك حديد ـ انابيب مياه ـ غاز طبيعي
نفط ( لبنان ، سوريا ، الاردن ، المملكة العربية )

للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

## ـ التصميم التجهيزي المركب :

الجزء السابع : مقتطفات من « تصميم العنصر البشري »

١ ـ مبادىء التوازن بين امكانات العنصر البشري ومقتضيات البلاد الاقتصادية

٢ ـ الضحية الحقيقية

٣ ـ مقارنة بين الموازنات في التربية الوطنية وانتاج العلماء

٤ ـ من اجل خلق المواطن اللبناني

الجزء الثامن : مقتطفات من « اعادة تنظيم الادارة »

ـ الناس على دين ملوكهم وكما تكونون يولى عليكم

ـ تنظيم الامة : الاصلاح الاساسي للدولة

ـ فن الوظيفة العامة

ـ طرابلس واللامركزية

ـ تكوين الامة اللبنانية

الجزء التاسع : مقتطفات من « تضامن الشرق العربي » مشروعات الانماء والتعمير في الجمهورية اللبنانية المرتكزة على مشروع انماء موارد المياه في لبنان

١ ـ الجهة الشرقية الغربية ( بواسطة لبنان الشمالي )

«البحر الابيض المتوسط ـ المحيط الهادي»

٢ ـ الجهة الجنوبية :

الشبكة المصممة : الخليج الفارسي ـ البحر الابيض المتوسط :

طرقات ، سكك حديد ، انابيب مياه ، غاز طبيعي

نفط ( لبنان ، سوريا ، الاردن ، المملكة العربية )

**سيظهر** : الجزء الثاني : تصميم الانتاج : أ ـ الزراعة ب ـ الصناعة

الجزء الثالث : تصميم التجارة

الجزء الرابع : تصميم السياحة والاصطياف والتجميل

الجزء الخامس : تصميم النقد والاعتماد والتسليف

الجزء السادس : تصميم المواصلات والنقليات

الجزء السابع : تصميم العنصر البشري

الجزء الثامن : اعادة تنظيم الادارة (نتيجة التصاميم في مختلف حقول النشاط الوطني)

الجزء التاسع : تصميم لتضامن اقتصادي في الشرق العربي

**ظهر** : ١ الدعاية

٢ البنك « بيلوت »

٣ تصميم طرق المواصلات لجمهورية ليبيريا

٤ توجيهات لانشاء أ ـ نقد وطني ب ـ مصرف وطني

ج ـ سياسة مالية في جمهورية ليبيريا

٥ عمان الجديدة

٦ الشركة الملكية السعودية للدراسات : مشروع الامير طلال آل سعود

للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

أمم
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

أرشيف
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research